الكاذبهم التي رووها في حق الشيعة وكفروهم بها وبين
ما فيها من الزور والبهتان الذي لا يخفى على من له عقل ووجدان
اخرج الدارقطني عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال سيأتي من بعدي قوم لهم نبز يقال لهم الرافضة فان ادركتهم
فاقتلهم فانهم مشركون قال قلت يا رسول الله ما العلامة فيهم
قال يقرظونك مالیس فيك ويطعنون على السلف واخرجه عنه
ايضا من طرق اخرى بزيادة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
واية ذلك انهم يسبون ابا بكر وعمر من سب اصحابي فعليه
لعنة الله والملائكة والناس اجمعين اقول لا يخفى ما في هذا الخبر
من امارات الوضع الواضحة وبيانات الافتراء الفاضحة وبطلانه
اظهر من ان يحتاج الى البيان الا انا لانتجاوزه حتى نبين ما فيه
من الزور والبهتان فنقول مع قطع النظر عن المناقشة بان ما يتفرد
به الخصم لا يقوم حجة على خصمه كما تقرر في علم المناظرة اذ فيه اولا ان
صريح العبارة المذكورة ان علامة اولئك الرافضة انهم يقرظون
عليه مالیس فيه وهذا لم ينصرف حقيقة واقعا الى من ادعى فيه
الربوبية من الغلاة ونحن لا ننازع في كفرهم واما نحن معاشر الامامية
فلا ندعي لهم الا ما هو فيه مما اتفق الفريقان على روايته لهم وسلب
منافيه من كونه خليفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم كما مر بيانه الاخبار
ساطعة الانوار عالية المنار واعترف جملة من علمائهم بذلك
ثم ذكر بعض الاخبار التي قدمها قال فما نقمت به الاخبار
من طرقكم

من طرقنا فان كانت الاخبار التي اشرنا اليها
صدقا فانكم تسبونا بالعمل بها وتنسبونا الى تقريظ علي
بما ليس فيه وان كانت كذبا فاللوم عليكم وعلى محدثكم
وبقلة اخباركم في نقل هذه الروايات في جملة اصحكم وكتب
اصابهم فماذنب الشيعة حينئذ في ذلك وان كان
هنا شيء اخر تذمون به الشيعة وانهم يقرظون عليا بما
غير ما ذكر فلا نعرف لوجهها ولا بد قائلا وثانيا لا يخلو قوله
ويطعنون على السلف المعطوف على يقرظونك المجعول
علامة للرفض من ان يكون علامة مستقلة وكذا التقريظ
علامة اخرى مستقلة فايهما وجدت كانت سببا في الحكم
بالكفر ووجوب القتل او ان يكون الجميع علامة بحيث انه
لا يحصل الكفر ووجوب القتل الا بكل من الامرين وكلاهما
ظاهر الفساد لمن نظر بعين الهداية والسداد اما الثاني
فهو خلاف الادلة العقلية والنقلية وذلك فان تقريظه
بما ليس فيه انما هو بدعوى الربوبية له كما اوضحناه ولا ريب
ان هذا وحده كاف في الكفر ووجوب القتل فضم المعطوف
عليه وهو الطعن لغو من القول لا فائدة فيه ومثل هذا
لا يجوز صدوره من معدن الفصاحة والبلاغة فان كل
من اثبت الها سوى الله فهو كافر مستحق للقتل سواء
ضم اليه نوعا اخر مما لا يجوز شرعا ام لا واما الاول ففيه انه
لا ريب ان المراد بالسلف من سلف من اصحابه ولا ريب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)